يسار متجدد لعالم متغير

مشتركات اليسار في العراق وآفاقه الممكنة

تخوض قوى اليسار اليوم معركة فكرية ـ سياسية مركبة، تفرض الإجابة عن أسئلة قديمة استعادت راهنيّتها. وفي هذا السياق، تعلن مجلة "الثقافة الجديدة" تأسيس "مجموعة الدراسات والأبحاث"، كإطار جماعي يضم باحثين يساريين يعملون على تجديد المشروع الماركسي، وتطوير أدواته النقدية. ينحاز للعقل المنتج والمعرفة المتصلة بالناس، ويربط التحليل بالفعل.

تأتي هذه المبادرة من وعي بأن الصراع الفكري لم يعد شأنًا نخبويًا، بل بات في صلب المعركة الاجتماعية والسياسية ضد العسكرة، وهيمنة رأس المال، وتفكك العقد الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تنطلق المجموعة بوصفها محاولة لبناء عقل يساري جديد، لا يكتفي بالمراجعة، بل ينخرط في مساءلة الواقع بأدوات تحليلية وتجريبية. فالسؤال لم يعد: كيف نحافظ على ما تبقى؟ بل: كيف نعيد التأسيس على أسس أكثر تماسكًا واتصالًا بالناس وبالزمن.

وفي هذا السياق، تُطرح مجموعة من الأسئلة لا كمجرد إشكاليات نظرية، بل كمحفزات للتفكير والمراجعة، انطلاقاً من تجربة اليسار العراقي:
هل انتصرت الرأسمالية فعلاً في نهاية القرن العشرين؟
ما جدوى انتقال ديمقراطي بلا عدالة اجتماعية؟
ماذا يعني مفهوم اليسار وماهي مكوناته في الظروف الوطنية والعالمية الحالية؟
هل العدالة هدف مؤجل، أم شرط لبناء مواطنة فاعلة؟
من هي القاعدة الاجتماعية لليسار اليوم؟ ومن هم حلفاؤه الواقعيون؟
كيف نعيد تعريف النضال الطبقي في زمن تتآكل فيه الروابط التضامنية ويتشوه فيه عمل النقابات؟

هذه الأسئلة لا تشير إلى أزمة فحسب، بل تمثل بوصلة استنهاض، تسعى المجموعة من خلالها إلى تجديد العلاقة بين الفكر والعمل، بين الوعي والتحول الاجتماعي.

وفي قلب الأزمة العراقية، يظهر الاقتصاد كأوضح تعبير عن التبعية والفساد: اقتصاد ريعي لا يُنتج بل يُهدر، لا يُراكم بل يُوزّع الغنائم. وهنا تُطرح أسئلة جوهرية:
ما موقف اليسار من الملكية الخاصة؟
هل يمكن الحديث عن اقتصاد سوق اجتماعي في ظل احتكار الثروة ومصادرة المجال العام؟
كيف نصوغ بدائل تعبّر عن حاجات الناس، وتتجذر في الواقع، وتراكم مشروعاً تغييرياً قابلاً للحياة؟

أما أطروحة "نهاية التاريخ"، فقد انكشفت سريعاً: لم تكن نهاية للصراع، بل بداية لمرحلة نيوليبرالية متوحشة فجرت الفجوات الطبقية، وعقّدت الأزمات البيئية، وقوّضت الدولة الاجتماعية، ودفعت نحو عسكرة متصاعدة وتفكك في المجال العام.

الرأسمالية لم تنتصر، بل تعرت. والاشتراكية لم تهزم كفكرة، بل أُجهضت كنموذج سلطوي مفروض من فوق، افتقر إلى الديمقراطية الشعبية، ولم يمنح فرصة للتجريب من أسفل. لهذا، لم يعد سؤال اليسار ترفًا نظريًا بل ضرورة تاريخية. وهذه الورقة ليست بيان موقف، بل دعوة لإعادة التأسيس: لليسار كعقل نقدي، وقوة تغيير، وأفق للباحثين عن بديلٍ في زمن بلا مخرج.

نحو مشروع فكري ونضالي مشترك

تأتي هذه المجموعة كمحاولة أولى لاستعادة وحدة الفكر والفعل، بين الوعي والواقع، بين النقد والتنظيم، بين الطموح لإحلال العدالة الاجتماعية وشروط بنائها التاريخية. أما هذه الورقة فهي باكورة نقاش فكري مفتوح، ودعوة للجدل والعمل والتطوير الجماعي. نريد لهذا الجهد أن يكون أداة لتحرر الإنسان وإعادة بناء المجتمع على أسس العدالة والكرامة والمشاركة الفاعلة.

في سياق من الانحسار الشعبي والتراجع التنظيمي، يطرح هذا النص مراجعة نقدية لمسار اليسار العراقي، ويقف على أبرز مظاهر أزمته الراهنة: من ضرورة التوقف عند الجذر الطبقي، إلى تهميشه في المشهد السياسي، وانكفائه الفكري وتراجعه التنظيمي. لكنه لا يكتفي بالتشخيص، بل يرسم ملامح طريق آخر: يسار جديد، يتجذر في هموم الناس، وينطلق من النضال اليومي، ويطرح بديلًا، واقعيًا للرأسمالية، والتبعية، والاستبداد.

تطور مفهوم اليسار

لقد تطور مفهوم اليسار، عربياً وعالمياً، من موقع أيديولوجي صارم إلى فضاء سياسي ـ اجتماعي مفتوح، يتشكّل مضمونه في تماسٍ مباشر مع الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملموسة، ومع توازنات القوى على الأرض. فاليسار الذي تشكل مع الثورة الفرنسية ليس هو ذاته الذي نهض مع ولادة الطبقة العاملة وانتشار البيان الشيوعي، ولا هو يسار حركات التحرر الوطني في بلدان الجنوب، أو "اليسار الجديد" في أوروبا الستينيات، أو الحركات العالمية المعاصرة المناهضة للحروب والنيوليبرالية والمدافعة عن البيئة والعدالة.

هذا التعدد لا يعبّر عن أزمة، بل عن ديناميكية المفهوم، وارتباطه الجدلي بالتطورات الاجتماعية والتاريخية. فاليسار ليس قالبًا جاهزًا، بل يتجلى كقوة تغيير حية، تعيد تعريف ذاتها باستمرار، عبر وعي نقدي يربط الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوصفها بنى متداخلة، لا يمكن فصلها أو فهمها بمعزل عن بعضها.

ومن هذا الفهم، يتضح أن اليسار، بطبيعته، طيف واسع، يضم أحزابًا وتنظيمات ونقابات وحركات اجتماعية ومؤسسات مجتمع مدني. ما يوحده ليس التطابق الفكري، بل الالتزام بخوض النضال من أجل التغيير الديمقراطي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومناهضة الاستبداد، بوسائل سلمية تنبع من المجتمع لا تُفرض عليه.

إن هذه التعددية، إذا ما أديرت ديمقراطياً، تُعد مصدر قوة لا ضعف. وهي تستوجب آليات تنظيمية مرنة، قادرة على استيعاب اختلاف الرؤى دون أن تفقد البوصلة المشتركة. فاليسار، كي يتحول إلى قوة تغيير مؤثرة، يحتاج إلى تجاوز الانقسام، والانخراط في صراعات الناس، والعمل على بناء مشروع وطني، يتجذر في الواقع، وينفتح على المستقبل، ويستمد شرعيته من القيم الإنسانية التي يناضل من أجلها.

ويفتح التوسع الديموغرافي لشباب الألفية آفاقًا جديدة أمام اليسار لتوسيع تأثيره المجتمعي، بالنظر إلى الخصوصيات التي تميز هذا الجيل، والدور المتزايد للإعلام الرقمي في تشكيل وعيه، وتسهيل انخراطه في تجمعات مدنية متعددة المسميات وأكثر استعداداً للمشاركة في الصراع الاجتماعي والسياسي، خصوصاً في القضايا المطلبية المرتبطة بالتعليم والعمل والمستقبل. هذا الجيل، الذي بقي خارج نطاق التأطير التقليدي لقوى

السلطة، يشكّل قوة تغيير كامنة تخشاها منظومة الحكم، خاصة بعد الدور البارز الذي أدّاه في انتفاضة تشرين 2019، التي ما زالت أسبابها قائمة، وإمكانيات تجدّدها حاضرة.

اليسار العراقي: إرث نضالي واستحقاقات كفاح وطني وشعبي

يمتلك اليسار العراقي إرثاً نضاليًا عريقًا، تشكّل عبر عقود من الكفاح الوطني والطبقي في مواجهة الاستبداد والاستغلال. وقد تكيف هذا التيار مع تحولات البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانخرط في صراعات عمالية وشعبية، وظل حاضرًا في لحظات مفصلية من تاريخ العراق المعاصر، بوصفه قوة تغيير اجتماعي وسياسي.

ارتبط تاريخ اليسار العراقي بتطور الدولة العراقية الحديثة، حيث سجل حضوره في الانتفاضات الوطنية والعمالية والفلاحية، وكان طرفًا فاعلًا في الحركات الاجتماعية والمدنية. لم يكن هذا الحضور رمزيًا أو هامشيًا، بل تميز بأدوار قيادية وإسهامات جوهرية في نشر الوعي بحقوق الناس، وترسيخ قيم العدالة الاجتماعية. في المقابل، لم تتوقف السلطة عن قمع هذا التيار، إذ كانت أجهزتها تلاحق اليساريين وتُخضِعهم للرقابة والاعتقال، حتى صار من النادر أن يخلو سجل مناضل يساري من تجربة السجن أو التضييق. ومع ذلك، لم تكن السجون نهاية النشاط، بل تحولت إلى مدارس للمعرفة والتثقيف والتأهيل السياسي.

تميّز اليسار، فكريًا وتعبويًا، بنشر ثقافة المواطنة والمساواة والديمقراطية، والدفاع عن منظومة حقوق الإنسان بوصفها جزءًا لا يتجزأ من النضال الاجتماعي، لا شعارات أخلاقية أو استهلاكية. لم ينحصر موقفه في الحقوق المدنية والسياسية، بل امتد ليشمل الحقوق الاجتماعية والثقافية باعتبارها من أسس بناء المواطنة الفاعلة والعدالة الشاملة. وفي ما يتعلق بالقوميات، تبنى اليسار موقفًا مبدئيًا يرتكز على احترام التعدد ورفض الإقصاء، وموضوعة التعايش المشترك في قلب المشروع الوطني. كما أكد على احترام الهويات الثقافية للقوميات، وتمسّك بحق الشعوب في تقرير مصيرها، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن التحرر القومي لا ينفصل عن التحرر الاجتماعي، وأن الكرامة الوطنية لا تكتمل دون الكرامة الإنسانية والمشاركة الفعلية في تقرير المصير.

خلال الحقبة الدكتاتورية، تعرض اليسار العراقي إلى قمع واسع، طال مناضليه بالتصفية الجسدية والتغييب القسري والاعتقال. وجرى حظر العمل السياسي العلني، وتم تفريغ النقابات من مضمونها، وشوّهت الحركة المطلبية بالكامل. كما ساهمت عسكرة المجتمع، والحروب العبثية التي خاضها النظام، والحصار الاقتصادي، في تآكل القاعدة الاجتماعية لليسار، وانكماش مجاله الحيوي، وتراجع قدرته على التأثير الجماهيري والتنظيمي.

بعد عام 2003، رسم الاحتلال الأمريكي مشهدًا سياسيًا جديدًا قائمًا على المحاصصة الطائفية والمكوناتية، وفتح المجال أمام قوى الإسلام السياسي ومراكز نفوذ خارجة عن الدولة. أدى ذلك إلى تفكك مؤسسي، وتضخم أحزاب بلا برامج حقيقية، ضمن اقتصاد ريعي يحتكر السلطة والثروة، ويقصي النساء والأقليات، ويعطل آليات التغيير الديمقراطي.

اليوم، يتوزع اليسار العراقي على طيف واسع من الأحزاب، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، وشخصيات مستقلة فاعلة. وقد خاض هذا الطيف نضالات متعددة دفاعًا عن الحقوق والحريات، وسعى إلى تطوير صيغ للعمل المشترك، بهدف تعزيز وحدة الفعل في مواجهة قوى الهيمنة السلطوية، التي تسعى إلى تفريغ العمل الجماهيري من مضمونه، وإعادة إنتاج دولة مفصولة عن المجتمع.

الإشكال لا يكمن في عجز اليسار عن فهم المجتمع، بل في صعوبة تحويل هذا الفهم إلى مشروع تغييري ملموس. والتحدي الحقيقي يتمثل في الانتقال من التفسير إلى التغيير، من التشتت إلى الفعل الموحد، ومن الدفاع إلى المبادرة. وهذا ما يفرض على اليسار أن يستعيد دوره كقوة تغيير حية، تنطلق من هموم الناس، وتبني أفق ديمقراطي واجتماعي بديل، متجذر في الواقع، وقادر على مواجهة منظومة الفساد والاستبداد والتبعية.

أولاً/ أزمة اليسار: مظاهر وتجلّيات

أ. **تحديات التمثيل الطبقي:** يواجه اليسار اليوم مهمة معقّدة في إعادة وصل ذاته بالتحوّلات الجارية في البنية الطبقية. فالتراكم التدريجي للتناقض بين قاعدة اقتصادية ـ اجتماعية مأزومة، وبنية فوقية متخلّفة عن مواكبتها، يفرض تحديًا حاسمًا في إنضاج العامل الذاتي، والانتقال نحو تحوّل نوعي يواكب نضوج العامل الموضوعي، المتمثّل في أزمة الحكم، وعجز البرجوازية المحلية، بأشكالها الطفيلية، البيروقراطية، والكومبرادورية، عن الاستمرار في الهيمنة بالآليات التقليدية ذاتها. ومع تغيّر ملامح الطبقة العاملة، واتساع العمل الهش وغير المنظّم، وارتفاع معدلات البطالة، تبرز الحاجة إلى تطوير أدوات تنظيمية مرنة وواقعية، قادرة على استيعاب هذه الفئات وإعادة وصل المشروع اليساري بجذوره الاجتماعية الحقيقية.

ب. **التهميش السياسي في ظل الطائفية:** تُدار الحياة السياسية في المنطقة على أسس زبائنية وهوياتية، وقد أُقصيت قوى اليسار من مراكز القرار لصالح تحالفات طائفية ـ رأسمالية وظيفية، تعتمد اقتصاد الفساد، حيث استفادت من الاحتلال وإعادة تشكيل الدولة، مما همّش دور اليسار في تمثيل مصالح الجماهير الكادحة.

ت. **بطء في التجديد الفكري وتطوير البُنى التنظيمية:** لم تسعَ بعض قوى اليسار بالقدر الكافي إلى تحديث أدواتها الفكرية والتنظيمية، ما أدى إلى محدودية في التفاعل مع التحولات المجتمعية المتسارعة. وقد أسهم هذا البطء في إضعاف الحضور والتأثير، وفي تقليص القدرة على مواكبة تطلعات القاعدة الاجتماعية، خاصة في ظل تغيّر أنماط العمل والاحتجاج والانخراط السياسي.

ثانيا/ نحو إعادة التأسيس: المهام الملحّة

1. **العودة إلى الناس لا إلى الواجهة:** المعركة تبدأ من الواقع اليومي لا من المنابر. يجب أن يعيد اليسار بناء جسور الثقة مع الفقراء وذوي الدخل المحدود، عبر الانخراط في قضاياهم: البطالة، السكن، التعليم، الأجور، الرعاية الصحية. السياسة تُبنى من القاعدة، لا من فوق الطاولة.
2. **مشروع تحرري لا شعارات عامة:** اليسار لا ينهض بالشعارات فقط، بل ببرنامج واضح وملموس: اقتصاد منتج لا ريعي، عدالة في توزيع الثروة، حماية اجتماعية شاملة، مساواة جندرية، سيادة وطنية، وديمقراطية مشاركة حقيقية. ينبغي أن يُبنى هذا المشروع من الواقع المحلي، لا من قوالب مسبقة.
3. **يسار ديمقراطي ومتجدد:** لا بدّ من يسار متحرر من المركزية الصارمة، منفتح على التجريب، أفقي في التنظيم، قادر على جذب الحركات الاجتماعية، وضمنها النساء والشباب، ومبني على الثقة بالطاقات المحلية لا على القوى التقليدية.
4. **خطاب شعبي لا نُخَبي:** الخطاب اليساري يجب أن يُخاطب الناس بلغتهم، بتجربتهم، بمفرداتهم، لا بلغة نُخبوية أو نثرية باردة. المطلوب خطاب يفجّر الأمل، ويُحرض على الفعل، ويُعيد للناس ثقتهم بقدرتهم على التغيير.

5. **إدارة الصراع:** إدارة موضوعية للصراع الفكري والسياسي والتنظيمي داخل أطياف اليسار ومكوناته، تُعالَج فيها القضايا العقدية بروح ديمقراطية وشفافة، بما يعمّق الرؤية ويثبّت الأساس النظري، ويستمد صدقيته من قدرته على كسب عقول وأفئدة شغيلة اليد والفكر، وملايين المهمّشين والعاطلين عن العمل، وجيل الألفية الذين يشكّلون اليوم الجيش الاحتياطي لليسار. وتجد هذه الرؤية ترجمتها في شعارات وبرامج ملموسة، تربط النظرية بالممارسة، وتسعى لتحويل الواقع القائم إلى أفق تحرري جديد، من خلال بلورة سياسة تنظيمية مرنة، تنطلق من خصوصيات الظرف الوطني وإكراهاته.

ثالثاً/ في الحاجة إلى (مظلة شعبية عامة)

لا يستطيع اليسار، بمفرده، خوض معركة التغيير في ظل تعقيدات النظام القائم واختلال موازين القوى. فالصراع الاجتماعي لم يَعُد بين قوى منظمة بوضوح، بل يتوزّع بين ساحات نضال متفرقة ومُشتتة: من تغوّل الفساد، وقمع الحريات، وتفكيك الخدمات العامة، إلى تهميش العمل النقابي وتسليع الحياة. من هنا، تبرز الحاجة إلى (مظلة شعبية عامة)، واسعة الأفق ومرنة التشكيل، تجمع تحتها مختلف القوى المناهضة للظلم: الحركات الاجتماعية، النقابيين، الطلبة، العاطلين، مظلة لا تقوم على التماثل الأيديولوجي، بل على التلاقي حول برنامج نضالي في حدّ أدنى يُعيد بناء الثقة ويوسّع الفعل المشترك، على قاعدة التجربة الحيّة والعمل الميداني والتضامن، وبصيغ تنظيمية نابعة من الواقع، لا مفروضة عليه.

وفي هذا السياق، لا يصح اختزال اليسار في قراءة ماضوية للماركسية، كما لا يجوز نفي دور الأحزاب الشيوعية والماركسية. فهاتان المقاربتان، رغم تناقضهما الظاهري، تمثلان وجهين لموقفٍ فكري واحد يتسم بالتقوقع ويتنكر لحركة التاريخ. أما القراءة الموضوعية، فترى في الأحزاب الشيوعية والعمالية مكوّنًا رئيسيًا، لا وحيداً، في التيار اليساري الديمقراطي، ورافعة سياسية وتنظيمية، بما تملكه من خبرات وتجارب طويلة في قيادة النضالات الطبقية، وسعيها منذ التسعينيات لتجديد منظوماتها الفكرية والتنظيمية.

لقد تطوّر مفهوم اليسار، من عنوان إيديولوجي إلى موقع سياسي ـ اجتماعي، تتحدّد ملامحه بملموسية الواقع، وشروط الصراع، وتوازنات القوى، والخريطة الطبقية المتغيّرة. ومن هنا، فإن وحدة النضالات لا تعني الانصهار، بل التآزر والتكامل. فـ (المظلة الشعبية) ليست بديلاً عن التنظيمات، بل إطارًا يُراكم الفعل ويوسّع الحضور المجتمعي.

إن بناء مشروع يساري ديمقراطي في زمن الانحسار يبدأ من تحشيد الطاقات الشعبية الحيّة، لا من استدعاء النخب، ومن الإنصات لتعدّد الواقع لا من فرض تصورات مسبقة عليه.

رابعا/ اليسار والقانون، من أداة قمع إلى أداة تحرر

في قلب المعركة الاجتماعية تقف المعركة القانونية، حيث لا يكون القانون أداةً محايدة، بل غالبا ما يُستخدم لتكريس الهيمنة الطبقية.

في العراق، لا يزال قانون التنظيم النقابي مقيدًا بإرث النظام الدكتاتوري، ولا يزال قانون العمل غيرَ قادر على حماية العمالة الهشّة، بينما تغيب منظومة ضمان اجتماعي حقيقية. تُستعمل النصوص العقابية لقمع التظاهر، ويُفرّغ القضاء من استقلاله في قضايا الفساد الكبرى.

اليسار معنيّ بتفكيك هذا النظام القانوني غير العادل، والعمل على بناء منظومة قانونية بديلة، تربط العدالة بالمساواة، وتُعيد للقانون وظيفته الحقيقية: حماية الضعفاء لا تأبيد الامتيازات. القانون، في المشروع اليساري، ليس إطاراً تقنياً، بل ساحة صراع يجب أن تُنتزع فيها الحقوق لا أن تُمنح، ويُعاد فيها تعريف "الحق" من موقع الشعب لا من موقع السلطة.

خامسا/ الشرق الأوسط الجديد: رأسمالية هجينة وموازين قوى جديدة

تشهد المنطقة انتقالًا حادًا نحو تشكيل "شرق أوسط جديد"، يجري تحت عين وهيمنة الولايات المتحدة، وبتعاون قوى إقليمية صاعدة. هذا الانتقال يُعيد صياغة البنية الاقتصادية والسياسية في المنطقة وفق قواعد الرأسمالية المعولمة والمتوحشة، ويُفتح على مصراعيه أمام رساميل أجنبية، ومشاريع خصخصة، وتحالفات أمنية جديدة تُعيد ترتيب موازين القوى.

i. **صعود رأسمالية هجينة، محلية ـ خارجية:** يجري بناء نموذج اقتصادي يُقصي الدولة عن دورها الاجتماعي، ويفتح كل القطاعات أمام رأس المال الأجنبي، لا سيما الأميركي والخليجي، بينما يُحوّل الاقتصاد المحلي إلى حقل تجريب للخصخصة، وتسليع الحياة، وإضعاف أي مقاومة اجتماعية.
ii. **تفكك النظام العربي** وصعود نهج تدميري يتآكل فيه النظام العربي القديم، وتُستبدل توازناته بتحالفات أمنية ـ اقتصادية تخدم مركز الهيمنة الأميركية ودمج الأنظمة في سوق النفوذ الأميركي ـ الإسرائيلي، بينما تُقمع القوى المعارضة، وتُشيطن الحركات المقاومة وقوى التحرر السياسية والشعبية وشن حرب إعلامية ونفسية ضدها، وتتهم حركات التحرر الوطني بالإرهاب.

سادسا/ سؤال اليسار: كيف نقرأ؟ وكيف نواجه؟

- **قراءة ماركسية لعصر الهيمنة:** ما يحدث ليس "اجتياحًا ناعمًا"، بل شكلًا جديدًا من الرأسمالية الكولونيالية. اليسار مطالب بقراءة الواقع بمنهج جدلي يربط بين الاقتصاد والسياسة، بين الداخل والخارج، بين السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية. يجب أن نُعيد الاعتبار للتحليل الطبقي في زمن التواطؤ الاقتصادي والأيديولوجي.
- **مشروع المواجهة- من المقاومة الثقافية إلى بناء البديل:** مقاومة تسليع الحياة لا تكون بالخطابات، بل بحملات ميدانية، وتحالفات تضامن، وحركات شعبية ترفض الخصخصة والتهميش. يجب الدفاع عن المجال العام، من المدارس والمستشفيات إلى الفضاء الرقمي والثقافي. المطلوب يسار يعيد طرح فكرة التحرر الوطني والاجتماعي كمعركة واحدة، لا كملفّين منفصلين.

ما يزال الأمل ممكنًا

رغم ما خسره اليسار من مواقع وتأثير، إلا أن ما راكمه من ثقة في الشارع، ونزاهة، ونظافة اليد، ووضوح موقفه من الفساد، والتصاقه بالحركات الاحتجاجية، وتمسكه بروح الكفاح، وما يتولد اليوم من وعي جديد في الشوارع وفي الهامش وفي الوجدان الشعبي، يؤكد أن اليسار ما زال ضروريًا، وممكنًا، وأكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

فالرأسمالية المتوحشة لا تُواجه بالتمنيات، بل بمشروع تحرري حيّ، واقعي، وعادل، ينبع من الناس، ويتصدى للطغمة الحاكمة وتحالفاتها الطبقية، ويقف في وجه تغوّل الفساد، ويتحدث بلغة الناس، ويصوغ معهم طريقًا للخلاص الجماعي.

اليسار الذي نحتاجه اليوم هو يسار لا يخشى المواجهة، يثقّ بقدرته على النهوض، ويتقدم ولا ينسحب. يسار يؤمن أن التغيير يبدأ من الهامش، من الشارع، من التجربة اليومية، لا من فوق، ولا من دهاليز التسويات. ويسار يعرف أن ما يُبنى بالصبر والنضال هو وحده ما يدوم ويترسّخ.

اليسار ليس ترفًا فكريًا، بل فرصة تاريخية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وبناء ما تأخر بناؤه. إنه مشروع من أجل مجتمع حر، عادل، ومتضامن.